

Distr.: General
27 August 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة جمهورية كوريا
للمجلس في شهر أيار/مايو ٢٠١٤ (انظر المرفق).

وقد أُعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين
في مجلس الأمن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوه جون
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة جمهورية كوريا للمجلس
(أيار/مايو ٢٠١٤)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، أثناء رئاسة جمهورية كوريا له في أيار/مايو ٢٠١٤، ما مجموعه ٢٤ جلسة، منها ٢٣ جلسة علنية (ومنها ثلاث مناقشات كانت إحداها مناقشة مفتوحة) و جلسة مغلقة واحدة. وعقد المجلس أيضا ١٨ مشاورة بكامل هيئته. وأجرى المجلس خلال الشهر مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، في إطار موضوع "الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتطلع إلى المستقبل"، ترأسها وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا، يون بيونغ - سي. وعُقدت أيضا جلسة مغلقة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)، وكانت هي جلسة اختتام أعمال المجلس لشهر أيار/مايو.

واتخذ المجلس خمسة قرارات وأصدر أربعة بيانات رئاسية و ١٣ بيانا صحفيا.

أفريقيا

بوروندي

في ١٤ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات بشأن عمل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. وقدم كل من الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، باري أونانغا - أنيانغا، ورئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، بول سيفير (سويسرا)، إحاطة إلى المجلس. وأكد أهمية التعاون فيما بين حكومة بوروندي والشركاء الدوليين من أجل النقل الناجح لمهام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وشارك أيضا في جلسة الإحاطة وزير الداخلية في بوروندي، إدوارد ندويمانا. وشارك الممثل الخاص والوزير في جلسة الإحاطة من بوجمبورا عبر الفيديو.

وشدد أعضاء المجلس، خلال المشاورات التي أجروها مع الممثل الخاص، على أن الحرية السياسية وعدم الإقصاء أمران بالغا الأهمية في الفترة التي تسبق إجراء انتخابات عام ٢٠١٥. وأكد بعض الأعضاء ضرورة أن تبذل حكومة بوروندي مزيدا من الجهود لتعزيز المنجزات التي تحققت حتى الآن، بينما أشار آخرون إلى التقدم المحرز في توطيد السلام والاستقرار وتوسيع الأفق السياسي في بوروندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ١٣ أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه بشدة قتل صحفي فرنسي بالقرب من مدينة بوار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ودعا المجلس أيضا في البيان الحكومة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى الإسراع بالتحقيق في الحادث وتقديم الجناة إلى العدالة.

وفي ٣٠ أيار/مايو، أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين الهجمات الأخيرة التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما فيها الهجمات التي شنت على كنيسة السيدة فاطمة في بانغي في ٢٨ أيار/مايو. ودعا المجلس أيضا في البيان إلى التعجيل بعملية المصالحة السياسية والوطنية لإتاحة المجال لوضع حد لأعمال العنف.

منطقة وسط أفريقيا

في ١٢ أيار/مايو، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها السيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بشأن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وعن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة (S/2014/319).

وشدد أعضاء المجلس على الدور المركزي للمكتب في التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها المنطقة، مثل أنشطة الجماعات المسلحة وانتشار الأسلحة والقرصنة والإرهاب، وأثنى بعضهم على مساهمة المكتب في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان وظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية. وسلطوا الضوء أيضا على ضرورة مضاعفة جهود تبادل المعلومات والتعاون عبر الحدود فيما بين المكتب وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة بهدف وضع حد لما تبقى من تهديدات ناجمة عنه.

واعتمد المجلس في الجلسة نفسها بياناً رئاسياً بشأن منطقة وسط أفريقيا (S/PRST/2014/8) أعرب فيه عن القلق إزاء تدهور الوضع الأمني في أنحاء من منطقة وسط أفريقيا، وعلى الأخص في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإزاء انعدام الأمن البحري في خليج غينيا، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز التعاون للتصدي لخطر جيش الرب للمقاومة وغيره من الجماعات المسلحة.

غينيا - بيساو

في ١٩ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات عن الحالة في غينيا - بيساو. وقدم الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، جوزيه راموس - هورتا، إحاطة إلى المجلس من بيساو عبر الفيديو بشأن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2014/333). وقدم رئيس تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام، أنطونيو دي أغيار باتريوتا (البرازيل)، هو أيضاً إحاطة إلى المجلس. وشددوا كلاهما على أهمية توحيد الجهود بعد نجاح الانتخابات حتى يتسنى بناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وطلبوا أيضاً أن يُساعد الشركاء الدوليون والإقليميون غينيا - بيساو بنشاط في العملية السياسية اللاحقة لإجراء الانتخابات.

وشارك أيضاً في جلسة الإحاطة ممثلاً غينيا - بيساو وموزامبيق (تكلم الأخير بصفته رئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية).

وأثناء المشاورات التي أُجريت مع الممثل الخاص، رحب أعضاء المجلس بالاختتام الناجح للرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية، ودعوا جميع الأطراف، بما فيها الأجهزة الأمنية، إلى احترام نتائج الانتخابات. وشددوا أيضاً على ضرورة مساعدة غينيا - بيساو في إنجاز الإصلاحات الرئيسية، وتعزيز مؤسسات الدولة، وإرساء الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع. وأصدر المجلس بعد الجلسة بياناً صحفياً في هذا الصدد.

وفي ٢٩ أيار/مايو، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢١٥٧ (٢٠١٤) الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وطلب إلى الأمين العام إجراء استعراض شامل لولاية المكتب، لكفالة اتساقها مع الأولويات التي حددتها الحكومة الديمقراطية الشرعية.

ليبيا

في ١٣ أيار/مايو، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، التي عرضت التقرير نصف السنوي السابع لمكتبها عن الحالة في ليبيا، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١). وأفادت المدعية العامة أن التدهور المتواصل للحالة الأمنية في ليبيا أعاق إنجاز مكتبها لأنشطة التحقيق، وأكدت مجدداً أن حكومة ليبيا ملزمة قانوناً بأن تتعاون تعاوناً تاماً في قضية عبد الله السنوسي، وأن تسلم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة. وإذ شددت على أهمية سيادة القانون، طلبت إلى الحكومة الإسراع بعملية نقل السجناء إلى مراكز الاحتجاز التي تخضع لسلطة الدولة، وإيجاد تسوية لقضية تاورغاء. وطلبت المدعية العامة أيضاً إلى الشركاء الرئيسيين لليبيا أن ينظروا في تشكيل فريق اتصال يُعنى بقضايا العدالة ويمكن تقديم الدعم من خلاله لتعزيز الجهود المبذولة في ليبيا لإنصاف الضحايا. وأكد بعض الأعضاء أهمية التحقيق في جميع الجرائم المزعوم ارتكابها من جانب جميع الأطراف المتورطة في أعمال العنف في ليبيا.

وحث أعضاء المجلس الحكومة الليبية على تعزيز الجهود المبذولة لتهيئة بيئة أمنية مستقرة، والتعاون مع المحكمة لضمان محاسبة مرتكبي الجرائم. وذكر ممثل ليبيا أن الحكومة الجديدة ملتزمة التزاماً راسخاً بإقامة العدل ومكافحة الإفلات من العقاب والعمل على إرساء الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

مالي

في ٢٠ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات عن الحالة في مالي. وانضم إلى الجلسة وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في مالي، عبد الله ديوب، والممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ألبرت كويندرس، من باماكو عبر الفيديو. وفي معرض تناول الممثل الخاص لأحداث العنف التي وقعت في كيدال في ١٦ و ١٧ أيار/مايو، أدان أعمال العنف وشدد على ضرورة تقديم الجناة إلى العدالة. وشدد أيضاً على ضرورة استئناف العملية السياسية، وأشار إلى أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم الدعم للأطراف المعنية في عملية المصالحة وإجراء الحوار السياسي فيما بينها. وذكر السيد ديوب أنه يعتبر هذه الهجمات عملاً شنيعاً وانتهاكاً صارخاً لجميع الالتزامات المتعهد بها سابقاً ارتكبت عمداً وبنيّة مبيتة. وطالب بإنشاء لجنة دولية للتحقق من الوقائع، وتعزيز ولاية البعثة المتكاملة.

وبعد الاجتماع المعقود في ٢٠ أيار/مايو، أصدر المجلس بياناً صحفياً يدين الاشتباكات ويدعو إلى استئناف عملية التجميع ومحادثات السلام الصادقة بين حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق المبدئي بشأن الانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة للجميع في مالي، والجماعات المنضمة إلى هذا الاتفاق.

وفي ٢٨ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات مغلقة تلقى أثناءها إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لمالي بشأن التطورات المتعلقة بالاشتباكات العنيفة التي اندلعت في كيدال، واتفاق إطلاق النار المبرم في ٢٣ أيار/مايو. وأحاط أعضاء المجلس علماً بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف في مالي، وأثنوا على الجهود التي بذلها رئيس الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص والدور الذي قاما به في التوسط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وحثوا الأطراف الموقعة على تنفيذ وقف إطلاق النار بالكامل وبنية صادقة. وأكدوا أيضاً مساندتهم التامة للممثل الخاص والبعثة المتكاملة في المساهمة في إحلال الاستقرار في مالي والشروع في محادثات السلام على أساس الاتفاق المبدئي. وأعرب أعضاء المجلس عن مساندتهم التامة للجهود التي تبذلها جميع الأطراف الإقليمية والدولية لتحقيق السلام والاستقرار في مالي على المدى الطويل.

الصومال

في ٤ و ٢٤ أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن بيانين صحفياً أدان فيهما الهجمات الإرهابية التي وقعت في مقديشو وأدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى، والتي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنها. وأكد أعضاء المجلس في البيانين من جديد تصميمهم على مساندة عملية السلام والمصالحة في الصومال، وشددوا على أن هذه الهجمات الإرهابية لن تُضعف مساندتهم للشعب الصومالي.

وفي ٢٢ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات عن الحالة في الصومال. وقام الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نيكولاس كاي، بمخاطبة المجلس عبر الفيديو من مقديشو، فعرض التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ ولاية هذه البعثة، عملاً بالقرار ٢١٠٢ (٢٠١٣) (S/2014/330). وأعرب عن وجهة نظر متفائلة إزاء التقدم المحرز في الصومال، حيث ذكر أن الصومال أحرز تقدماً في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية بمساعدة وجود أكبر للأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد. غير أنه ذكّر المجلس بأن تحديات كبيرة لا تزال مطروحة في عدد من المجالات. وأبرز بصفة خاصة ضرورة التعجيل بإحراز تقدم في إجراء الإصلاح الدستوري وإقامة الولايات الاتحادية. وأشار أيضاً إلى أن الأزمة الإنسانية في البلد قد تزداد

سوءاً نتيجة للنقص الحاد في التمويل بالاقتران مع الحملة العسكرية الجارية ضد حركة الشباب، وبسبب الأساليب التي تتبعها الحركة لسد طرق الإمدادات الرئيسية.

وقدم الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، محمد صالح النظيف، هو أيضاً إحاطة إلى المجلس، وذكر أن المرحلة الأولى من العمليات العسكرية قد انتهت بنجاح، وأن الحالة الأمنية قد تحسنت بوضوح، على الرغم من استمرار حركة الشباب في شن هجمات إرهابية. ووجه أيضاً نداء إلى المجتمع الدولي والجهات المانحة لحشد قدر كبير من الموارد لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الجيش الوطني الصومالي.

وأثناء المشاورات التي أعقبت ذلك، أشار أعضاء المجلس إلى أن تقدماً كبيراً أُحرز في البلد على الجبهتين السياسية والعسكرية، وشجعوا حكومة الصومال الاتحادية على أن تواصل تعزيز جهودها لتوطيد النظام الاتحادي، والدفع بعملية استعراض الدستور، بهدف ضمان إنجاز العملية الانتخابية في عام ٢٠١٦. وأكد أعضاء المجلس أيضاً أهمية إعادة بسط سلطة الدولة في المناطق التي تمت استعادتها من حركة الشباب. وشاطر عدة أعضاء الممثل الخاص القلق من تدهور الحالة الإنسانية في البلد، واقترحوا أن تُقدّم إحاطة إضافية إليهم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تركز على الحالة الإنسانية.

وفي الجلسة المعقودة في ٢٢ أيار/مايو، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً بشأن التعليق الجزئي لحظر الأسلحة المفروض على الصومال (S/PRST/2014/9). وأكد المجلس في بيانه أن تحسين إدارة الأسلحة والذخيرة في الصومال عنصر جوهري من عناصر توطيد السلام والاستقرار في البلد، وشدد على ضرورة أن تظهر حكومة الصومال الاتحادية أنها حققت تقدماً ملموساً نحو الامتثال لشروط التعليق الجزئي للحظر المفروض على توريد الأسلحة، المنصوص عليها في القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤). وفي هذا الصدد، ناشد المجلس الدول الأعضاء تقديم الدعم والمعدات لحكومة الصومال الاتحادية، وأكد بصفة خاصة الحاجة إلى توفير خمس آلات لوسم الأسلحة، والمعدات اللازمة لوحدات الوسم المتنقلة، والمرافق المؤقتة لتخزين الأسلحة.

وفي ٢٩ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٥٨ (٢٠١٤) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم لتقديم المساعدة في الصومال لمدة ١٢ شهراً. وكلف المجلس البعثة بأن تقدم الدعم لحكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حسب الاقتضاء، في مجالات من قبيل بناء السلام وبناء الدولة، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون والأمن البحري، وتعزيز مؤسسات العدالة بهدف كفالة المساءلة، ولا سيما

فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة بحق النساء والأطفال. وشدد المجلس أيضاً على الأهمية التي يوليها لدعم البعثة للجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الاستقرار الوطني، ولتنسيق البعثة للمساعدة الدولية، ولا سيما في المناطق التي تمت استعادتها من حركة الشباب.

السودان وجنوب السودان

في ٢ أيار/مايو، قدمت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، أداما دينغ، إحاطة إلى المجلس بشأن الزيارة التي قاما بها إلى جنوب السودان في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. ووصفا التدهور الحاد والشديد لحالة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الواسعة الانتشار. وشارك في جلسة الإحاطة أيضاً الممثل الدائم لجنوب السودان، فرانسيس دينغ. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن القلق إزاء الفظائع المرتكبة ضد المدنيين وحثوا الأطراف المتحاربة على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وشددوا على المساءلة.

وفي ٨ أيار/مايو، أجرى المجلس مشاوراته الشهرية بشأن جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إيرفي لادسو، والمستشار العسكري لعمليات حفظ السلام، مقصود أحمد، إحاطة للمجلس. وانضمت أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، هيلدي جونسون، إلى المشاورات عن طريق التداول بالفيديو من جوبا. وقدموا وصفا للحالة الأمنية في الولايات المنتجة للنفط والكارثة الإنسانية الحاصلة في جنوب السودان. وشرحوا أيضاً الحاجة إلى إيفاد قوة جديدة لحفظ السلام لمعالجة النزاع الدائر. وذكر أعضاء المجلس طرقاً لتشجيع القائدين المتحاربين على وقف الأعمال العدائية وأعربوا عن تأييدهم لدمج قوات لحفظ السلام تابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في البعثة.

وفي ١٢ أيار/مايو، قدم الأمين العام في جلسة علنية إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الزيارة التي قام بها إلى جنوب السودان في ٦ أيار/مايو. وذكر الأمين العام أنه حث قادة جنوب السودان على السماح بإيصال المساعدة الإنسانية والعمل معاً على تضميد الجراح. وفي المشاورات التي أعقبت الإحاطة، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن تقديرهم للعمل النشط الذي يقوم به الأمين العام لإنهاء جمود الموقف في جنوب السودان وشددوا على ضرورة أن ينفذ القائدان طرفا النزاع التزاميهما بتحقيق الاستقرار المبكر في جنوب السودان تنفيذاً كاملاً.

وفي ١٩ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مشتركة للمشاورات الشهرية بشأن السودان وجنوب السودان والمشاورات نصف الشهرية بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، هاليلي منكريوس (عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا)، ورئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، يوهانس تسفامريم، إحاطة للمجلس. وأوضحا أن الحالة مستقرة نسبيا ولكن لم يُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالمسائل الثنائية بين السودان وجنوب السودان. وشددوا أيضا على أن التوتر في أبيي ينبغي أن يعالج على وجه السرعة قبل أن يتفاقم. وذكر أعضاء المجلس أن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي والإدارة المؤقتة في أبيي يمثلان أولويتين، وأيدوا إجراء استعراض استراتيجي لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للعمل على إنهاء الجمود الحالي الذي يعترى عملية تحديد مستقبل أبيي.

وفي ٢٤ أيار/مايو، أصدر المجلس بيانا صحفيا عن الهجوم الذي تعرضت له العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في كيبكايية، شمال دارفور، دعا فيه حكومة السودان إلى التحقيق في الحادث بسرعة وتقديم مرتكبيه إلى العدالة.

وفي ٢٧ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤)، الذي تم بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وتركيزها على حماية المدنيين وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية وتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير.

وفي ٢٩ أيار/مايو، اتخذ المجلس القرار ٢١٥٦ (٢٠١٤)، الذي مدّد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ورحّب بالاستعراض الاستراتيجي الذي تجريه الأمم المتحدة للقوة الأمنية.

الشرق الأوسط

العراق

وفي ٢٠ أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا عن نتائج الانتخابات في العراق. ورحب المجلس بالنتائج المؤقتة للانتخابات البرلمانية وذكر أنه يتطلع إلى صدور النتائج النهائية.

لبنان

في ٦ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات عرض خلالها المبعوث الخاص للأمين العام، تيري رود - لارسن، التقرير نصف السنوي التاسع عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن لبنان (S/2014/296). وقدم المبعوث الخاص إحاطة عن الحالة الأمنية غير المستقرة في لبنان نتيجة للتفجيرات وللهجمات الإرهابية. وأشار أيضاً إلى الحالة غير المستقرة على الحدود اللبنانية - السورية في سياق الأزمة السورية، ولاحظ أن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لا يجري تنفيذه بالكامل. وأشار المبعوث الخاص إلى أنه قد أحرز بعض التقدم السياسي فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة في الأشهر الـ ١١ التي أعقبت استقالة رئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتي وإجراء حوار وطني بإشراف الرئيس سليمان في غياب عدد قليل من الأحزاب السياسية.

ورحب أعضاء المجلس بتشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء تمام سلام وشدوا على أن انتخاب رئيس جديد للبنان في الوقت المناسب أمر ضروري لاستقرار البلد. وأعرب عدد كبير من الأعضاء عن شواغل بشأن عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك نزع سلاح جميع الميليشيات والسيطرة الكاملة لحكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية. ودعا الأعضاء أيضاً جميع الأطراف في لبنان إلى احترام سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان وفقاً لالتزامها في إعلان بعدا.

وفي ٢٩ أيار/مايو، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2014/10) أعرب فيه عن حيبة الأمل لعدم إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن الإطار الدستوري وحث برلمان لبنان على إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن.

الشرق الأوسط (الحالة في الجمهورية العربية السورية)

في ٨ أيار/مايو، قدمت المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، سيفريد كاغ، إحاطة إلى مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة. وقدمت إلى المجلس معلومات بشأن مستجدات حالة تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي دعا فيه المجلس إلى إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية والقضاء عليه بنهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأشارت إلى أن نسبة الـ ٨ في المائة المتبقية من المواد الكيميائية، بما في ذلك جميع ما تبقى من الأيزوبروبانول، مخزنة في منشأة واحدة خارج دمشق. وشجعت السلطات السورية أيضاً على التعجيل بالعمل التحضيري للسماح بالإزالة السريعة لهذه المواد بمجرد أن

تسمح الحالة الأمنية. وأشارت المنسقة الخاصة إلى أن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم يتوصل إلى قرار بشأن تدمير ما تبقى من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية.

وكرر أعضاء المجلس تأكيدهم على ضرورة التعجيل بالانتهاء من إزالة ما تبقى من مواد متعلقة بالأسلحة الكيميائية من الأراضي السورية وتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية. وجرى أيضاً الإقرار بنجاح الجهود المنسقة دولياً واستمرار دور البعثة المشتركة في تيسير إنجاز العملية. ورحب الأعضاء أيضاً بإيفاد بعثة تقصي حقائق تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في ادعاءات استخدام غاز الكلور في الجمهورية العربية السورية.

وفي ١٣ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مشاورات أخرى بشأن الجمهورية العربية السورية استمع خلالها إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسورية، الأخضر الإبراهيمي. وأشار الممثل الخاص المشترك إلى أن النزاع المروع في الجمهورية العربية السورية لا يزال دائراً، حيث بلغ عدد القتلى ١٥٠.٠٠٠ شخص، وبلغ مجموع اللاجئين ٢,٥ مليون شخص تقريباً، وقُدّر عدد المشردين بنحو ٦,٥ ملايين شخص. وشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع وأن مزيداً من القتال لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد المعاناة غير المقبولة للشعب، ويزيد من المخاطر التي تهدد فرص التعافي الذي لا غنى عنه للبلد، وربما تهدد سلامته الإقليمية. وقال إن احتمالات التوصل إلى تسوية لم تتحسن وأشار إلى أن الانتخابات الرئاسية التي تعتمزم حكومة الجمهورية العربية السورية إجرائها في حزيران/يونيه ستضع ضغوطاً إضافية على احتمالات التوصل إلى تسوية. وقام الممثل الخاص المشترك، قبل أن يستقيل من منصبه هذا، بعرض سبع نقاط لكي تركز عليها الأمم المتحدة، ألا وهي: (أ) العمل الإنساني على النحو الوارد في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)؛ (ب) الحد من العنف وإهاؤه؛ (ج) تشكيل سلطة تنفيذية تقود المرحلة الانتقالية إلى جمهورية عربية سورية جديدة؛ (د) إقامة حوار وطني وعقد مؤتمر وطني؛ (هـ) إجراء استعراض للدستور؛ (و) إجراء انتخابات وطنية وفقاً لأحكام النظام الدستوري الجديد؛ (ز) إنهاء تدفق الأسلحة إلى الجمهورية العربية السورية.

وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم لاستقالة الممثل الخاص المشترك وأنشوا على جهود الوساطة التي بذلها دون كلل. وأكد بعض الأعضاء أنه يجب تشجيع وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه محلياً في حمص، في حين أعرب آخرون عن رأي مفاده أنه لا ينبغي اعتبار ذلك مثلاً يحتذى نظراً لأنه جاء نتيجة لأساليب التجويع حتى الاستسلام التي تتبعها حكومة الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٢ أيار/مايو، شرع المجلس في التصويت على مشروع قرار (S/2014/348) مقدم من الأردن وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وألبانيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وأندورا وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنما وبوتسوانا وبولندا وتركيا والجزيل الأسود وجزر مارشال وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجمهورية مولدوفا وجورجيا والدانمرك ورومانيا وساموا وسان مارينو وسلوفاكيا وسلوفينيا والسنغال والسويد وسويسرا وسيشيل وشيلي وصربيا وفرنسا وفنلندا وقبرص وقطر وكرواتيا وكندا وكوت ديفوار ولاتفيا ولكسمبرغ وليبيا ولتوانيا وليختنشتاين ومالطة والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان. وفي مشروع القرار، قرر المجلس إحالة الحالة القائمة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وكان هناك ١٣ صوتا مؤيدا وصوتان معارضان ولم يمتنع أحد عن التصويت. وبالتالي رفض مشروع القرار نتيجة التصويت ضده من قبل عضوين دائمين.

وفي ٢٩ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات استمع خلالها إلى إحاطة قدمتها الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كيونغ - وا كانغ، بشأن التقرير الثالث للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) (S/2014/365). وذكرت الأمانة العامة المساعدة أنه بعد ثلاثة أشهر من اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، لا تزال الأطراف المتحاربة كلها ترتكب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وللتزامات أساسية منصوص عليها في القانون الدولي الإنساني. وأشارت إلى حدوث زيادة ملحوظة في الاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة من قبل حكومة الجمهورية العربية السورية وإلى استمرار جماعات المعارضة في شن هجمات بمدافع الهاون على مناطق سكنية وقيامها بإغلاق محطة الضخ الرئيسية في حلب. وأفادت بأن هناك ما يقرب من ٩,٣ ملايين شخص، أكثر من ٦,٥ ملايين منهم مشردون داخليا، بحاجة ماسة إلى مساعدة إنسانية في الجمهورية العربية السورية. وأضافت أن ما يقدر بنحو ٣,٥ ملايين شخص يقيمون في مناطق يصعب أو يستحيل على الجهات الفاعلة الإنسانية الوصول إليها، ومن هؤلاء ٢٤١ ٠٠٠ شخص يخضعون لحصار تفرضه إما القوات الحكومية أو قوات المعارضة. وشددت على أن الرفض التعسفي لإعطاء الموافقة على عبور الحدود يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويمثل مخالفة للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

وأعرب أعضاء المجلس عن خيبة أملهم الكبيرة إزاء تدهور الحالة الإنسانية بعد ثلاثة أشهر من اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، وشددوا على أهمية إيجاد حل سياسي لإنهاء معاناة الشعب السوري. ولاحظ بعض الأعضاء الموافقة على نقل إمدادات إنسانية لنحو ٦٠.٠٠٠ شخص عبر نقطة نصيبين - القامشلي الحدودية. وذكر بعض الأعضاء أنهم بصدد إعداد مشروع قرار استنادا إلى اعترام المجلس، على النحو الوارد في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، اتخاذ خطوات أخرى في حالة عدم الامتثال للقرار. وأعرب معظم الأعضاء عن تأييدهم لتحضير مشروع القرار هذا وعن توقعاتهم بشأنه.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٠ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطته ومشاوراته الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأبلغ أوسكار فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، المجلس عن حالة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية الجارية، فقال إن الجهود السياسية الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض وصلت إلى طريق مسدود منذ ٢٩ نيسان/أبريل. وشدد على أن نموذج أوسلو يمكن، من دون وجود أفق سياسي ذي مصداقية، أن يتعرض إلى خطر حقيقي، ودعا الطرفين إلى الاستفادة من فترة التوقف الحالية لدراسة الخطوات التالية. أما فيما يتصل بالجمهورية العربية السورية، فأفاد بأن قتالا عنيفا اندلع في ٨ أيار/مايو بين القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة في شرق القنيطرة في الجولان. وأعرب الأمين العام المساعد عن القلق من أن هذه التطورات تنطوي على إمكانية تصعيد الحالة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وتعرض للخطر وقف إطلاق النار بين البلدين.

وأعرب أعضاء المجلس، في مشاوراتهم مع الأمين العام المساعد، عن القلق من تعليق محادثات السلام المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، ودعوا كلا الجانبين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مع ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس. وأشار العديد من الأعضاء إلى المصالحة بين الفلسطينيين، مشددين على أن جميع الفصائل التي تشكل حكومة دولة فلسطين يجب أن تفي بما على منظمة التحرير الفلسطينية من التزامات، بما في ذلك التزامها بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والتقييد بالاتفاقات السابقة.

وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، كرر أعضاء المجلس الإعراب عن الأسف إزاء استقالة الممثل الخاص المشترك، واقترح بعضهم أن يولي المجلس عنايته للنقاط السبع التي قدمها الممثل الخاص. وكرر الأعضاء التأكيد على أن حل الأزمة السورية يجب أن يكون حلا سياسيا.

اليمن

اعتمد مجلس الأمن، في ٥ أيار/مايو، بيانا صحفيا أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في صنعاء، والذي أدى إلى مقتل أحد المواطنين الفرنسيين وجرح آخرين، وكذلك الهجمات الإرهابية الأخرى التي وقعت مؤخرا في اليمن.

آسيا

أفغانستان

أصدر مجلس الأمن، في ١٥ أيار/مايو، بيانا صحفيا رحب فيه بإعلان لجنة الانتخابات المستقلة الأفغانية في اليوم نفسه عن اعتماد النتائج النهائية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في أفغانستان. وأثنى أعضاء المجلس على حكومة أفغانستان والمؤسسات الانتخابية وقوات الأمن على إجراء الانتخابات في ٥ نيسان/أبريل وأشادوا بشجاعة أفراد الشعب الأفغاني الذين شاركوا بأعداد قياسية رغم لجوء حركة طالبان وغيرها من الجماعات المتطرفة والإرهابية إلى التهديدات والترهيب. وأقروا أيضا بالدور الهام الذي اضطلعت به المؤسسات الانتخابية الأفغانية، بما في ذلك لجنة الانتخابات المستقلة واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية، وشددوا على أنه ينبغي بذل كل الجهود من أجل مواصلة الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية.

وأصدر المجلس، في ٢٣ أيار/مايو، بيانا صحفيا أدان فيه الهجوم الذي وقع ضد قنصلية الهند في مقاطعة هيرات وأعمال العنف الموجهة ضد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين. وأكدوا أيضا من خلال البيان الصحفي على ضرورة تقديم مرتكبي تلك الأعمال الإرهابية إلى العدالة، وحثوا جميع الدول على التعاون بهمة مع السلطات الأفغانية في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، أكدوا من جديد تصميمهم على مكافحة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

أوروبا

البوسنة والهرسك

عقد مجلس الأمن، في ١٥ أيار/مايو، المناقشة نصف السنوية بشأن البوسنة والهرسك. وقدم فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، إحاطة إلى المجلس في أعقاب التقرير الخامس والأربعين عن الحالة في البوسنة والهرسك. وذكر أن الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك يواصلون العمل وفق مصالحهم الشخصية والسياسية

ولم يتمكنوا حتى الآن من الاتفاق على عملية الإصلاح الشامل، بما في ذلك تنفيذ الحكم الصادر في قضية سايديتش وفينتشي. وأعرب عن قلقه من أن الحالة الراهنة تعرقل التقدم الذي أحرزه البلد صوب الاندماج الأوروبي الأطلسي. وفي السياق نفسه، أكد أن المظاهرات التي جرت في شباط/فبراير جاءت كرد فعل لعدم إحساس الزعماء السياسيين بالحاجة إلى التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في البلد. ومع اقتراب موعد الانتخابات الهامة في تشرين الأول/أكتوبر، دعا الممثل السامي قادة البلد إلى عدم توظيف التوترات العرقية كوسيلة لصرف الانتباه عن المشاكل الحقيقية التي تواجه البلد. وفي الوقت نفسه، أشار إلى أن السلطات تصرفت بصورة أحادية في عام ٢٠١٣ على نحو عرض المجال الاقتصادي الوحيد في البلد للخطر، وإن بدأت هذه المشكلة الآن تتجه إلى الحل. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المجتمع الدولي إلى التآزر دعماً لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، معرباً في الوقت نفسه عن قلقه إزاء الخطاب الانفصالي الذي يصدر بصورة متزايدة عن كبار قادة جمهورية صربسكا.

وشارك الممثلون الدائمون للبوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا ووفد الاتحاد الأوروبي في الاجتماع، وأعربوا عن موافقهم بشأن مسألة البوسنة والهرسك، بما في ذلك التزامهم باحترام سلامة أراضي البلد وسيادته.

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شاطر أعضاء المجلس الممثل السامي الإعراب عن القلق إزاء الجمود السياسي الذي طال أمده. وفي معرض الإعراب عن القلق إزاء خطاب جمهورية صربسكا الانفصالي، أكد العديد من الأعضاء من جديد دعمهم لسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. وفيما يتعلق بالانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، أشاد العديد من الأعضاء بتجمعات المواطنين المعروفة باسم "التجمعات العامة"، باعتبارها خطوة إيجابية في اتجاه تعزيز الديمقراطية في البوسنة والهرسك.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

أجرى مجلس الأمن، في ٢٧ أيار/مايو، مناقشته الفصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي قام خلالها فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، بتقديم إحاطة. وأشاد الممثل الخاص للأمين العام بالتقدم الكبير الذي أحرزته بلغراد وبريشتينا في تطبيع العلاقات. ورحب باستمرار التزام الطرفين بتسوية الخلافات عن طريق الحوار، فشجعهما على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الأول المتعلق بالمبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ تنفيذاً كاملاً. وعلى الجانب

السليبي، أبرز عددا من النكسات، فأدان سلسلة من حوادث العنف التي وقعت مؤخرا في كوسوفو، مما في ذلك الاعتداء على موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

واستمع المجلس أيضا إلى توميسلاف نيكوليتش، رئيس صربيا، وإلى عاطفة يحيى آغا من كوسوفو، اللذين أكدا من جديد التزامهما بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغية التوصل إلى حل مستدام.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزته بلغراد وبريشتينا في تطبيع العلاقات وفي تنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وشجعوا كلا الجانبين على مواصلة المشاركة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي من أجل حل القضايا الحساسة المعلقة، من قبيل إنشاء رابطة/جماعة للبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ورحب العديد من أعضاء المجلس بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي وإنشاء محكمة خاصة. وأعاد بعض الدول الأعضاء التأكيد على ضرورة حل مسألة المشردين داخليا لإتاحة المجال لمواصلة تيسير المصالحة بين مختلف الطوائف.

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

عقد مجلس الأمن، في ٢ أيار/مايو، جلسة عاجلة في شكل جلسة إحاطة فيما يتعلق بالرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264).

وقدم جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة المتدهورة في شرقي أوكرانيا وجنوبها، ولا سيما في مدينة سلوفيانسك حيث أسقطت طائرتا هليكوبتر عسكريتان أوكرانيتان، وأبلغ عن وقوع عدد من الإصابات في الميدان. وذكر أن الجماعات المسلحة كانت تستولي على عدد متزايد من المباني في شرقي أوكرانيا وأن استمرار العنف في تلك المناطق يهدد بزيادة زعزعة الاستقرار في أوكرانيا. وأكد وكيل الأمين العام من جديد نداء الأمين العام من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس بغرض الحيولة دون مزيد من تصاعد التوترات. وكرّر دعوة الأمين العام إلى الإفراج الفوري عن سبعة مراقبين عسكريين تابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يحتجزهم مسلحون في سلوفيانسك.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الحالة المتدهورة في شرقي أوكرانيا، وكرروا تأكيد ضرورة تهدئة التوترات. ومع الإعراب عن تأييد المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، دعوا جميع الأطراف في بيان جنيف المشترك بشأن أوكرانيا المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل إلى تنفيذ التزاماتها بشأن التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وأدان معظم أعضاء المجلس أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما في ذلك إسقاط طائرتي الهليكوبتر الأوكرانيتين، والاستيلاء غير المشروع على مبان حكومية رئيسية، واحتجاز المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ودعوا إلى وقف فوري لأعمال العنف. وفي الوقت نفسه، حثت بعض الأعضاء الأطراف المعنية على ممارسة نفوذها لدى الجماعات المسلحة بغية إنهاء العنف وإطلاق سراح المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأبرز بعض الأعضاء أيضا حق الحكومة الأوكرانية في استعادة النظام وسيادة القانون في البلد، وأكدوا من جديد دعم الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ٢٥ أيار/مايو. وشدد أحد أعضاء المجلس على أن حكومة أوكرانيا قد اتخذت إجراءات عقابية ضد شعبها، وعلى أنها تفتقر إلى الرغبة في الوفاء بما عليها من التزامات بموجب بيان جنيف بضمان التعجيل بإنهاء العنف، والبدء في حوار وطني واسع النطاق. وشارك الممثل الدائم لأوكرانيا في الاجتماع وأعرب عن التزام بلده بتنفيذ بيان جنيف، مع الإشارة إلى أن إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ٢٥ أيار/مايو يعتبر أولوية قصوى وأن الأمن وحماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع أفراد شعب أوكرانيا يظلان ضروريين بالنسبة إلى حكومة أوكرانيا.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

عقد مجلس الأمن، في ٢١ أيار/مايو، جلسة مشاورات مغلقة بشأن الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136). وقدم إحاطة إلى المجلس كل من إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، وأوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

واستنادا إلى آخر تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، أبلغ الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان المجلس بأن حالة حقوق الإنسان في شرق أوكرانيا قد ازدادت سوءا وأنه حدث ازدياد مثير للقلق في انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل الاغتيالات المستهدفة، وعمليات الاختطاف، وحالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب

والترهيب والتحرش التي تقع في الأغلب على أيدي الجماعات المناهضة للحكومة. وأشار إلى أن الاحتجاز غير القانوني للصحفيين والتدهور على صعيد حرية وسائط الإعلام لا يزالان مدعاة لقلق بالغ، وأعرب أيضا عن انشغاله إزاء حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، بما في ذلك مسألة الجنسية.

وكرر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام بشأن تدهور الحالة في شرقي أوكرانيا. وعلى الرغم من استمرار العنف، أشار إلى ظهور بوادر إيجابية، مثل الإفراج عن المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإطلاق حوار المائدة المستديرة على نطاق البلد بأسره في الآونة الأخيرة. وشدد الأمين العام المساعد على أن من شأن انتخابات ٢٥ أيار/مايو أن تشكل وسيلة لتهدئة الوضع، وأكد من جديد نداء الأمين العام إلى جميع الأطراف أن تضاعف جهودها الرامية إلى المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان شرقي أوكرانيا ودعوا إلى إجراء تحقيق شامل في انتهاكات حقوق الإنسان. وأعربوا أيضا عن ضرورة التحقيق في الأحداث المأساوية التي وقعت في أوديسا. وفي الوقت نفسه، أعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم التي أدت إلى زيادة عدد المشردين داخليا. ومن جهة أخرى، رحب أعضاء المجلس بحوار المائدة المستديرة على الصعيد الوطني بوصفه بادرة إيجابية، وشجعوا السلطات الأوكرانية على مواصلة هذا الحوار بطريقة غير إقصائية. وأعرب الأعضاء أيضا عن الأمل في أن تتيح انتخابات ٢٥ أيار/مايو الفرصة لتهدئة التوترات والمساعدة على التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وأعاد معظم الأعضاء تأكيد دعمهم لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

وفي ٢٨ أيار/مايو، عقد المجلس جلسة مفتوحة بشأن الحالة في أوكرانيا. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن آخر التطورات في أوكرانيا، وبخاصة في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٥ أيار/مايو. وبعد أن أشار إلى النسبة العالية للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، رحب بمبادرة الرئيس المنتخب للدخول في حوار مع جميع الأطراف والتواصل مع المنطقة الشرقية. بيد أنه أعرب عن القلق إزاء استمرار العنف في المنطقة الشرقية، مما أدى إلى حدوث زيادة في عدد الإصابات. ولتسليط الضوء على ضرورة تهدئة التوترات، كرر وكيل الأمين العام مجددا نداء الأمين العام الداعي إلى استغلال نتائج الانتخابات باعتبارها فرصة لإعادة توحيد البلد دعما لأوكرانيا موحدة يسودها السلام والاستقرار والرخاء.

ورحب أعضاء المجلس بالانتخابات الرئاسية التي جرت في أوكرانيا، وشددوا على أهمية عقد حوار وطني غير إقصائي مع جميع الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى حل سلمي، وهو عنصر أساسي من عناصر بيان جنيف وخارطة طريق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ودعا أعضاء المجلس، مع الإعراب عن القلق من استمرار العنف، إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة، وإلى الإفراج الفوري عن أربعة مراقبين تابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحتجزهم جماعات مسلحة.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

في ٧ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في إطار موضوع "الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتطلع إلى المستقبل". وترأس المناقشة يون بيونغ - سي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، شارك ٤٦ من الدول غير الأعضاء في المجلس في المناقشة المفتوحة وفقا للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وقدم يان إلياسون، نائب الأمين العام، إحاطة أشاد فيها بما قدمه القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من إسهام كبير منذ اتخاذه في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأكد أن تنفيذ القرار يجب أن يكون التزاما ومسعى عالميا. ودعا جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولية عن التنفيذ إلى القيام بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

وكان وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا أول المتكلمين من أعضاء المجلس، فقام بعرض ثلاث مهام رئيسية ينبغي أن تشكل الأساس الذي تركز إليه الجهود المبذولة في المستقبل، ألا وهي: تعزيز الدور الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن رصد التنفيذ؛ وبناء القدرات وتقديم المساعدة؛ وتعزيز أوجه التآزر بين معايير ومبادرات عدم الانتشار ذات الصلة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لحسن توقيت المناقشة وأهميتها، وخاصة في ظل حلول الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأشاد الأعضاء بدور اللجنة وبالذور القيادي الذي يقوم به رئيسها، وأشاروا إلى ضرورة تعزيز الزخم الموجود للدفع في اتجاه التنفيذ الكامل للقرار.

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا عن عدم الانتشار كنتيجة تم الخروج بها من المناقشة المفتوحة (S/PRST/2014/7). ومن خلال البيان الرئاسي، أهاب المجلس بجميع الدول أن تكثف جهودها من أجل تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك بهدف تحقيق التنفيذ الكامل للقرار بحلول عام ٢٠٢١. ودعا جميع الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولى بشأن تنفيذ القرار إلى أن تفعل ذلك دون تأخير، وأوصى اللجنة بأن تنظر في إمكانية وضع استراتيجية من أجل التنفيذ الكامل للقرار، وأكد على ضرورة تعزيز المساعدة في مجال تنفيذ القرار، وشجّع اللجنة على الاستفادة من الخبرات ذات الصلة، بما في ذلك خبرات المجتمع المدني ودوائر الصناعة والقطاع الخاص.

صون السلام والأمن الدوليين

في ٨ أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٥٤ (٢٠١٤)، الذي قرر فيه استحداث وسام لتكريم الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي الأمم المتحدة المدنيين والأفراد المرتبطين بها، الذين يبذلون شجاعة منقطع النظير في مواجهة المخاطر الشديدة. وتحمل الميدالية اسم امباي ديانج، الضابط العسكري السنغالي الذي أنقذ حياة الكثير من الروانديين خلال أحداث الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤، وفقد حياته وهو يؤدي عمله في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٩ أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا يدين فيه الهجمات الإرهابية التي قامت بها جماعة بوكو حرام في غامبورا نغالا، نيجيريا، في ٥ أيار/مايو. وأعرب أعضاء المجلس عن عميق تعاطفهم وخالص تعازيهم لأسر الضحايا، وكذلك لشعب وحكومة نيجيريا، كما أعربوا عن تعاطفهم مع جميع المصابين في الهجمات. وأدانوا بأشدّ العبارات أيضا اختطاف التلميذات الـ ٢٧٦ في ١٤ نيسان/أبريل في شيبوك، ونيجيريا، إلى جانب ما أفيد بوقوعه في ٥ أيار/مايو من اختطاف لثمانين فتية في وراي، نيجيريا. وطالبوا بالإفراج الفوري غير المشروط عن جميع الفتيات المختطفات، وأعربوا كذلك عن قلقهم البالغ إزاء التصريحات التي أدلى بها شخص يُزعم أنه قائد جماعة بوكو حرام وهدد فيها ببيع الفتيات كرقيق. وأكدوا بالإضافة إلى ذلك ضرورة محاكمة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية النكراء إلى العدالة، وحثوا جميع الدول على أن تتعاون بنشاط مع السلطات النيجيرية في هذا الخصوص.

وفي ٢٨ أيار/مايو، أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين فيه الهجوم الإرهابي الذي تعرّض له المتحف اليهودي في بروكسل، بلجيكا، في ٢٤ أيار/مايو.

مسائل أخرى

في ١٤ أيار/مايو، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن الدروس المستفادة فيما يتعلق باستخدام المركبات الجوية غير المأهولة وغير المسلحة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشاهد أعضاء المجلس أيضا مقطعاً مصوّراً تم تسجيله بواسطة المركبات الجوية غير المأهولة وغير المسلحة خلال العمليات.

إحاطات مقدمة من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بشأن اليمن

في ١٤ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وقدمت ريموندا مورموكايتي (ليتوانيا)، رئيسة اللجنة، إحاطة إلى المجلس في جلسة علنية. وأطلعت الرئيسة المجلس على آخر مستجدات مناقشات اللجنة وأنشطتها منذ اتخاذ القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) في ٢٦ شباط/فبراير، بما في ذلك تعيين فريق الخبراء المعني باليمن، واجتماع اللجنة مع اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وذكرت أيضا أن الفريق سيقدم معلومات مستكملة إلى المجلس في موعد أقصاه ٢٥ حزيران/يونيه.

وخلال المشاورات، أقرّ أعضاء المجلس بالأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة، وأعربوا عن دعمهم لاستمرار التعاون الوثيق بين اللجنة وغيرها من لجان مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في أن يواصل الشعب اليمني تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني، مع إعرابهم في الوقت نفسه عن القلق إزاء تنامي وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن. وأكدوا أيضا أنه ينبغي لفريق الخبراء أن يبدأ تنفيذ ولايته المتمثلة في التماس واستعراض معلومات عن الأفراد والكيانات التي قد تكون مشاركة في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢٠ أيار/مايو، استمع مجلس الأمن في جلسة مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمتها سيلفي لوكا (لكسمبرغ)، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتناولت فيها عمل اللجنة خلال الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وأطلعت الرئيسة المجلس على آخر المستجدات فيما يتصل بمناقشات اللجنة بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومسائل أخرى، بما في ذلك تدابير المتابعة التي تُتخذ بخصوص قضية السفينة تشونغ تشون غانغ وما قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً من إطلاق لفضائف تسيارية. وأبلغت المجلس باعتماد اللجنة برنامج عملها للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠١٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وبتعيين عضوين جديدين في فريق الخبراء. وأفادت أيضاً بأنه تم تحديث قوائم الأصناف المحظور تصديرها أو استيرادها من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي المشاورات التي أعقبت ذلك، كرر معظم أعضاء المجلس إدانتهم لعمليات إطلاق القذائف التسيارية، ودعوا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، وأكدوا ضرورة أن تتخذ اللجنة الإجراءات الملائمة للتصدي لانتهاكات قرارات مجلس الأمن. وأعرب عن القلق إزاء التأخير في اتخاذ تدابير المتابعة بخصوص قضية السفينة تشونغ تشون غانغ، بما في ذلك اعتماد مذكرة المساعدة على التنفيذ وتسمية الكيانات المسؤولة. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة التحلي بضبط النفس في الخطاب العام والأنشطة العسكرية في المنطقة. ودعا البعض إلى الحرص في المناقشة ذات الصلة وفي أعمال فريق الخبراء على مراعاة الحالة العامة في شبه الجزيرة الكورية، والحرص على أن تسهم هذه الأمور في إحلال السلام والاستقرار في شبه الجزيرة، بدلا من أن تسهم في تعقيد الوضع. وأشار عدة أعضاء إلى ضرورة أن يجري المجلس مناقشة رسمية بشأن التقرير الصادر مؤخراً عن لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان

في ٢٠ أيار/مايو، تلقى مجلس الأمن تقريراً من تقارير فترات الأيام الـ ٩٠ مقدّماً من ماريا كريستينا بيرسيغال (الأرجنتين)، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالتين الأمنية والإنسانية الأخذتين في التدهور في دارفور. وأكد بعض الأعضاء أنه يتعيّن على حكومة السودان أن

تنفذ بشكل كامل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة، وأن تصدر تأشيرات الدخول المتعدد المرات لأعضاء فريق الخبراء المعني بالسودان. وذكر أعضاء آخرون أن إعادة بناء الاقتصاد هو وسيلة رئيسية لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع في دارفور، وكرروا في هذا الصدد دعوتهم إلى تقديم المساعدات المالية ومعونات تخفيف عبء الديون إلى السودان. ودعا أحد الأعضاء إلى رفع الجزاءات الاقتصادية عن السودان.

إحاطة مشتركة مقدمة من الهيئات الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب

في ٢٨ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطته نصف السنوية مع رؤساء الهيئات الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب. وقام كل من غاري كوينلان (أستراليا)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، وريموندا مورموكايتي (ليتوانيا)، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، وأوه جون (جمهورية كوريا)، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن التعاون الجاري بين اللجان الثلاث، والأعمال التي اضطلعت بها لجنة كل منهم منذ انعقاد جلسة الإحاطة الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وبشأن توجّهات المساعي المقبلة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعمل الذي تقوم به اللجان وعن دعمهم لها. وشددوا على أهمية أن تواصل اللجان تنفيذ ولاياتها وأن تعزز تنسيقها وتعاونها مع الدول الأعضاء، بدعم من أفرقة الخبراء ذات الصلة. وشاركت في المناقشة أيضا عدة دول من غير أعضاء المجلس.

تنفيذ مذكرة رئيس المجلس الأمن (S/2010/507)

في ٢٩ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن جلسة احتتام خاصة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507). ودُعيت الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في الجلسة بصفة مراقبين. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، حضر الجلسة ٥٦ دولة من غير أعضاء المجلس ووفد مراقب واحد.

واعتبر أعضاء المجلس أن من الإسهامات الرئيسية المحمودة التي تمخضت عنها أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو المناقشة المفتوحة رفيعة المستوى التي أجريت بشأن مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤) بشأن جنوب السودان بالإجماع. وأكدوا أيضا ضرورة أن يتوخى المجلس دوما مزيدا من اليقظة فيما يتعلق بالأزمة

في جنوب السودان وفي الجمهورية العربية السورية. وعلى وجه الخصوص، أعرب عدد من أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء تقاعس المجلس عن اتخاذ إجراء بشأن الجمهورية العربية السورية، في إشارة إلى عدم اتخاذ قرار بشأن إحالة الحالة في ذلك البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأشار عدة أعضاء أيضا إلى الضرورة الملحة لتهدئة التوترات في أوكرانيا، ودعوا جميع الأطراف المعنية إلى الدخول في حوار جاد من أجل التوصل إلى حل سلمي. وأبرز أعضاء المجلس أهمية اتخاذ المجلس خطوات بشكل موحد وسليم التوقيت فيما يتصل بالحالات العاجلة والناشئة من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

وبعد جلسة الاختتام، عقدت الرئاسة جلسة إحاطة غير رسمية إضافية (جلسة أسئلة وأجوبة) مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.